مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة | ISSN 7623-2602 EISSN: 2716-8891 | المجلد 04 ، العـدد: 01 (2021)، ص 64- 82

الاستثمار في القطاع الفلاحي في إطار تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر

The Investing in The Agricultural Sector in The Framework of Activating Economic Diversification in Algeria

د.فضيلة مزوزي [1] *، أ.د. محمد قويدري، [2]

[1] جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)؛ مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير، maz.fadhila@yahoo.com

[2] جامعة عمار ثليجي الأغواط (الجزائر)؛ مخبر العلوم الاقتصادية و التسيير، hm_kouidri@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2021-02-25 **تاريخ القبول:** 2021-03-14 **تاريخ النشر:** 2021-03-30

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع القطاع الفلاحي باعتباره مصدر دخل آخر للنهوض بالاقتصاد الوطني والتحديات التي تواجهه خاصة من ناحية عنصر الاستثمار أو ما يسمى برأس المال الثابت باعتباره محدد رئيسي من محددات التنويع الاقتصادي، في هذا الإطار اعتمدنا ضمن هذه الدراسة على المنهج التحليلي وأسلوب الإحصاء الوصفي فيما يخص جانب القطاع الفلاحي كما خلصت الدراسة إلى أنه الإصلاحات التي تم تنفيذها في القطاع الفلاحي كانت محدودة وغير ناجحة إلى حد كبير، خاصة فيما يخص الإنفاق العام في القطاع مقارنة بنظرائه من القطاعات الأخرى، وسيطرة القطاع الخاص على القطاع العام من حيث القيمة المضافة لنفس القطاع، إضافة إلى هجرة اليد العاملة من القطاع المعني إلى قطاعات أخرى؛ في إطار ذلك وجب تخصيص الموارد للقطاع الفلاحي إذا ما قارنّاه بالقيمة المضافة التي يقدمها هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار؛ تخصيص الموارد؛ القطاع الفلاحي؛ التنويع الاقتصادي.

تصنيف JEL : R42؛Q32؛ Q13؛O2

Abstract: This study aims to shed light on the reality of the agricultural sector as another source of income for the advancement of the national economy and the challenges it faces, especially in terms of the investment component or the so-called fixed capital as a major determinant of economic diversification. In the sector compared to its counterparts from other sectors, the control of the public sector by the private sector in terms of the value added of the same sector, as well as the migration of labour from the sector to other sectors, in this context, resources must be allocated to the agricultural sector when compared to the value added provided by this sector.

Keywords: Investment; Resource Allocation; The Agriculture Sector; Diversification Economic.

JEL Classification Codes : R42 ;Q32 ;Q13 ; O2

* : مزوزي فضيلة

1. مقدمة:

إنّ الاقتصاد القوي و المستدام هو هدف أي دولة في العالم، لذلك يعزز الاقتصاد المستدام مستوى المعيشة للبلد عن طريق خلق الثروة بتنويع الدخل وفرص العمل، والمساعدة في ضمان مناخ اقتصادي وسياسي مستقر، ولطالما كان وجود اقتصاد متنوع قائم على مجموعة واسعة من القطاعات الرائدة والمنتجة، في هذا الإطار يمكن للتنويع الاقتصادي أن يقلل من التقلبات الاقتصادية للاقتصاد الوطني ويزيد من أداء نشاطه الفعلي، حيث أنّه لبناء اقتصاد قوي ومستدام لابدّ من بناء اقتصاد متنوع، أي اقتصاد لا يعتمد على سلعة واحدة أو دخل واحد بشكل مفرط.

وعلى مر الزمن يمكن أن يظل القطاع الفلاحي رافد من روافد تنويع الاقتصادات سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، حيث أن الاستثمار في هذا القطاع يزيد من فرص توليد دخل مستقر وطويل الأجل، على غرار القطاعات الأخرى، وهذا الاستقرار هو شرط ضروري لتحقيق تنويع الاقتصاد على المدى الطويل والحد من الاختلالات الهيكلية التي قد تصيب هذا الأخير.

وبالنظر لحالة الجزائر فهي دولة نفطية يرتبط اقتصادها بشكل مباشر بعائدات المحروقات، ونظرا للاختلالات التي تشوب الهيكل الاقتصادي للبلد وجب النظر في تفعيل قطاعات أو بدائل أخرى للحد من هذه الاختلالات ولعلّ من بين هذه القطاعات الواعدة نجد القطاع الفلاحي.

❖ **إشكالية وفرضيات الدراسة:**

إن النهوض بالقطاع الفلاحي و إعادة التوازن للاقتصاد من خلال ذلك القطاع، يتطلب من الجهات الوصية تخصيص الموارد له واستغلاله الاستغلال الأمثل لإعادة التوازن للاقتصاد، لذلك قد يكون القطاع المعوّل عليه ليكون بديلا آخر من البدائل التي يمكن أن تكون فعّالة في مسألة تنويع الاقتصاد ،باعتبار أن الجزائر بلد ذو تقاليد ريفية، حيث تشكل الفلاحة أحد القطاعات الأساسية للمجتمع وأحد أهم عناصر اقتصادها، وهو ما يستوجب إعادة النظر في إمكانيات ها القطاع وفي مسألة كيفية تخصيص الموارد للقطاع.

من خلال هذا العمل سنحاول الإجابة عن الإشكالية التالية: كيف يمكن للقطاع الفلاحي أن يكون رافد من روافد تنويع الاقتصادي الجزائري ؟ وكيف يمكن تخصيص الموارد لهذا القطاع؟

فرضيات الدراسة:

- قد يكون القطاع الفلاحي أكفأ قطاع حاليا في الجزائر؛
- يرجع ضعف الاستثمار في القطاع الفلاحي إلى الأطر القانونية واللوائح التنظيمية التي اعتمدها الجزائر.

❖ **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تشخيص واقع القطاع الفلاحي في الجزائر؛
- متابعة مسار الاستثمار في القطاع الفلاحي؛
- التعرف على مدى نجاعة تخصيص الموارد في التأثير على القيمة المضافة للقطاع الفلاحي.

❖ **الدراسات السابقة ومنهجية البحث:**

تم الاعتماد على بعض الدراسات التي لها صلة بموضوع الدراسة، أو تشترك دراستنا معها في أحد المتغيرات، وهي كالتالي:

- الدراسة الأولى: بوثلجة عائشة، مقال بعنوان **أهمية الاستثمار في القطاع الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية 2016**، تم الاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي، كما تناولت الدراسة موضوع الاستثمار في الدول العربية ،وكان الهدف من ذلك هو إبراز أهمية الاستثمار الزراعي في توفير الغذاء والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العربي ،خلصت الدراسة إلى ضرورة توفير مناخ مناسب للاستثمار بما في ذلك الأطر القانونية والتشريعية وإشراك القطاع الخاص في الاستثمار، وتفعيل التعاون العربي من خلال استغلال الميزة النسبية لكل بلد عربي في مجال الاستثمار في القطاع الفلاحي.
- الدراسة الثانية: Intan Maizura Abdul Rashida, Nor'aznin Abu Bakar , Nor Azam Abdul Razak, **Determinanats of Foreign Investment in Agriculture Sector based on selected highincome Developing Economies in Organization of Islamic Cooperation couitries: an empirical study on the Provincial panel data by using stata**, 2003-2012, 2016، هدفت الدراسة إلى دراسة العوامل الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة بشكل تجريبي بناءً على اقتصادات نامية منتقاة عالية الدخل في دول منظمة التعاون الإسلامي. اعتمدت الدراسة المنهج الإحصائي بأدواته القياسية التحليلية، حيث يتفاعل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة كمتغير تابع ومحدِد اقتصادي متغير مستقل ، قائمة (حجم السوق ، والتضخم ، والفقر ، وسعر الصرف والبنية التحتية) في بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي المختارة (ماليزيا وسلطنة عمان وبروناي). توصلت الدراسة إلى أنه يجب أن تولي الحكومات في هذه الدول اهتمامًا لجميع المحددات الاستثمار في القطاع الفلاحي ، لا سيما للحد من الفقر، وحجم السوق لقطاع الزراعة. كما يعتبر هذان المحددان الأكثر أهمية مع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة في دول منظمة التعاون الإسلامي.
- الدراسة الثالثة: كروش التجاني، حياة عثماني، عبد الرزاق زهواني، **أثر عوامل الإنتاج "الأرض والعمالة" على القيمة المضافة الزراعية –دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2015**، (2018)، تم الاستعانة بالمنهج الوصفي والتحليلي في بعض أجزاء الدراسة في حين اعتمدت على المنهج الإحصائي بأدواته القياسية التحليلية في الأجزاء الأخرى من الدراسة، كما هدفت الدراسة إلى تبيان أثر كل من عوامل الأرض وعامل العمل على القيمة المضافة الزراعية ،حيث أوضحت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين القيمة المضافة وعنصري الأرض والعمل عند مستوى معنوي 1%، وهناك تأثير معنوي لعاملي الأرض والعمل على القيمة المضافة الزراعية عند مستوى معنوي 1%.
- ومن خلال استعراضنا للدراسات السابقة فقد تطرقنا من خلال دراستنا إلى موضوع التنويع الاقتصادي، وكذا الاستثمار باعتباره من أهم محددات التنويع الاقتصادي، ثم قمنا بالتطرق لواقع القطاع

الفلاحي في الجزائر باعتباره قطاع ذو كفاءة ورافد من روافد النمو، ومن ثم واقع الاستثمار في القطاع محل الدراسة، أما بالنسبة للمنهج المستخدم في دراستنا فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي والتحليلي.

2. الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

لا يزال التنويع الاقتصادي يمثل تحديا حقيقيا لمعظم الدول لمعظم الدول النامية، وحتى الدول الصغيرة والدول منخفضة الدخل، فهو يعتبر عنصرا أساسيا في التنمية الاقتصادية.

1.2 مفهوم وأهداف التنويع الاقتصادي:

في معناه البسيط يشار إلى التنويع بـ "عدم وضع البيض في سلة واحدة". (للتخطيط، **2014**) ،أي أنّ الاعتماد على مصدر دخل واحد يجعل اقتصاد البلد عرضة لمخاطر هذا المصدر.

كما يعرف التنويع الاقتصادي على أنه "توسيع للقاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية تسهم في إيجاد مصادر متعددة للدخل المستدام".

ويعرف التنويع على أنّه "الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، وهو ما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع". (قروف، **2016**)

أما بالنسبة لأهداف التنويع الاقتصادي يمكن سرد أهم أهداف التنويع الاقتصادي كالتالي:

التقليل من نسبة التعرض للمخاطر؛

بالنسبة للقطاع الرئيسي قد يكون هدف التنويع في المدى القصير هو تعزيز هذا القطاع والاستفادة من عائداته للنهوض بالقطاعات الأخرى على المدى الطويل؛

توفير مناصب شغل وتحقيق الرفاهية المعيشية، وتحقيق الاكتفاء الذاتي؛

تعزيز الصادرات خارج القطاع الرئيسي وإحلال الواردات؛

تقليص دور الدولة وتمكين القطاع الخاص من لعب دور رئيسي في الحياة الاقتصادية؛

تحسين بيئة الأعمال والعمل على زيادة القدرة التنافسية، والعمل على توطيد التكامل بين القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني؛

2.2 الاستثمار كمحدد من محددات التنويع الاقتصادي

حسب تقرير اللجنة الاقتصادية بالأمم المتحدة يمكن حصر هذه المحددات في خمسة متغيرات والتي من شأنها التأثير في مسألة التنويع الاقتصادي وهي:

- خيارات السياسات: تأثير السياسات التجارية والصناعية ؛
- متغيرات الاقتصاد الكلي: أسعار الصرف والتضخم وكذلك اختلالات الاقتصاد الكلي الرئيسية؛
- المتغيرات المؤسسية: الحوكمة والصراعات وبيئة الاستثمار ؛
- الوصول إلى الأسواق: إزالة الحواجز الجمركية ، وتطوير السوق المالية.
- العوامل المادية "الاستثمار، النمو، رأس المال البشري". (**Kamga**، **2007**)

يعتبر النشاط الاستثماري مرتبطا ارتباطا كبيرا بحجم العوائد المتوقعة، ودرجة المخاطرة، فعلى البلد انتهاج سياسات إصلاحية من شأنها استقطاب أكبر عدد من الاستثمارات المدرة للعوائد وبأقل المخاطر، وتنويع مصادر الدخل. وبالنسبة للاستثمار المحلي؛ كثيرا ما يؤدي وصول الشركات الأجنبية إلى زيادة المنافسة في الأسواق المحلية، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاجية وانخفاض الأسعار وزيادة كفاءة تخصيص الموارد؛ فكثيرا ما تبذل الشركات الأجنبية جهودا كبيرة لتقديم المساعدة التقنية والتدريب وغيرها من المعلومات اللازمة لتحسين نوعية منتجات مورديها، وهوما يسمح بنقل التكنولوجيا للبلد المضيف. (**CAIRN, 2005**)

يحدد الاستثمار معدل تراكم رأس المال، وهو عبارة عن مدخلات القطاع، حيث يلعب دورا هاما في توسيع القاعدة الإنتاجية، وينقسم الاستثمار إلى ثلاث مجموعات لأغراض المحاسبة الوطنية وهي: التغيّر في المخزون، الاستثمار العقاري، وتكوين رأس المال الثابت.

- التغيّر في المخزون: يمثل الطلب على مخزون منتجات لشركات قطاع الأعمال؛
- الاستثمار العقاري: يمثل الإنفاق الاستثماري على تشييد المباني السكنية، ويتم التركيز هنا في تناول الاستثمار على مفهوم تكوين رأس المال الثابت. ويبدأ أولا بتناول كيفية الوصول إلى المستوى الأمثل لرصيد رأس المال الخاص بمنشأة فردية.
- تكوين رأس المال الثابت: يمثل الإنفاق الاستثماري لشركات قطاع الأعمال بغرض تشييد المصانع وشراء السلع الرأسمالية مثل الآلات و المعدات. (عبد العظيم، **2007**)

يتميز رأس المال الثابت بالقابلية العالية على التوسع، عن طريق بدء واستمرار عمليات الاستثمار والادخار، حيث إنّ الزيادة في رأس المال سوف تنعكس في ارتفاع إنتاجية عناصر الإنتاج كالأرض والعمل، فهو يعتبر عامل محفز للزيادة في الإنتاجية المعبر عنها بالقيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي ،هذا الأخير الذي يعتبر مؤشرا رئيسيا ،لقياس أداء الاقتصاد وتنويعه. حيث أصبح تنويع الاقتصاد يشكل الآن أحد التحديات الرئيسية للجزائر ، في مواجهة اعتمادها على المحروقات التي هي مرتبطة أساسا بعدم استقرار الأسعار التي تحددها السوق الدولية. و يساهم قطاع المحروقات بأكثر من **50%** من الناتج المحلي الإجمالي ، وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، فإن الخلل أكثر، لأنّ النفط والغاز يمثلان أكثر من **98%** من عائدات التصدير، من هنا تجد الجهات الوصية نفسها مجبرة على البحث عن روافد نمو أخرى للخروج من معضلة المحروقات خاصة في ظل التغيرات التي تفرضها السوق الدولية لهذه الأخيرة وما صاحبها من عدم استقرار، في إطار ذلك سوف نتطرق لواقع القطاع الفلاحي في الجزائر.

3. مسار ووضعية القطاع الفلاحي الجزائري

تعتبر الجزائر من بين أكبر الدول الغنية بالأراضي الفلاحية، وهذا راجع إلى طبيعتها الجيولوجية والمناخية، وهو ما جعل القطاع الفلاحي أهمية ودور في تطوير الاقتصاد الوطني واستدامته، إضافة إلى

أنه له من الإمكانيات ما يؤهله أن يكون مساهما في الحد من التشوه الذي يشوب الاقتصاد الوطني والحد من التركز على مصدر الدخل الواحد "المحروقات"، إذا وفقط إذا حسُن استغلاله بالطريقة المثلى، في إطار ذلك سعت الجزائر منذ حصولها على الاستقلال سنة 1962 بتطبيق سياسات تنموية عبر عدة مراحل وهي كالتالي:

1.3 المخططات والسياسات الزراعية بعد الاستقلال:

اتخذت الجزائر عدة مخططات وسياسات ضمن الإصلاحات الزراعية (التسيير الذاتي و الثورة الزراعية) المطبقة غداة الاستقلال جويلية 1962، وهي كالتالي:

1.1.3 سياسة التسيير الذاتي:

تتميز هذه الفترة باقتصاد مخطط لها ، وسياسة زراعية تدخليّة بدرجة عالية للدولة – تمتد إلى الممارسات التقنية داخل المزارع – واحتكارات الدولة بشأن النشاط الاقتصادي (الإنتاج والتوزيع والتمويل). يقدم ميثاق طرابلس (1962) روح إصلاحات الأراضي التي يتعين تنفيذها: فقد أعلن "الوحدة الوطنية بين الفلاحين الفقراء المهندسين الرئيسيين لنجاح الثورة والتي يكون الاستقلال مرادفًا لها حيازة قطعة أرض "؛ أكدت العزم على "بناء مجتمع عادل يحظر فيه استغلال الإنسان للإنسان" ؛ وكرست مبدأ "الأرض لأولئك الذين يعملون عليها". يعرّف هذا الميثاق أيضًا إصلاحات الأراضي التي يتعين تنفيذها: فهي تتألف من تأميم وتجميع أراضي المستوطنين والممتلكات الخاصة الكبيرة لصالح العمال والفلاحين الفقراء وغير المعدمين. (**Benmihoub, 2015**) .

2.1.3 سياسة الثورة الزراعية:

بعد أن حاول الرئيس السابق هواري بومدين علاج سوء الإدارة الذي استقر. بروح العدالة الاجتماعية، لم يجد شيئًا أفضل من إعلان بيان أصبح محورًا في المستقبل. لقد اعتقد بحق أن "الأرض ملك لمن يعمل". في إطار هذا الوضع جاء الأمر 71–73 بتاريخ 8 نوفمبر 1971 الخاص بالثورة الزراعية الذي كان مبدأه بالتحديد هو "الأرض لمن يعمل". سمح هذا الأمر باسترداد 1,2 مليون هكتار التي كانت في السابق ملكا للباشاوات. قرر أمر 8 نوفمبر 1971 بشأن "الثورة الزراعية" تمديد عملية التأميم لصالح "الصندوق الوطني للثورة الزراعية" (**NAAF**) لمجموعتي الأرض:

- التغيّر الممتلكات الزراعية للسلطات العامة: البلديات ، والولاية ، والمجال الخاص للدولة ، والأراضي ذات الاستعمال الجماعي (العروش) والعديد من المؤسسات الدينية والخيرية (الحبوس) ؛
- ممتلكات أصحاب الأراضي الذين لا يستغلون أراضيهم بشكل مباشر أو شخصي وأولئك الذين تتجاوز مساحتهم سقف محددا.(**Benyoucef, 2016**)

3.1.3 سياسة التسيير الذاتي مرحلة إعادة الهيكلة القطاع الفلاحي (1981–1990)

أرادت إصلاحات الثمانينيات كسر الحصار الذي كان حتى الآن يثقل كاهل الملكية الخاصة، يحدد وضع الأراضي العامة (1987) حقًا فرديًا في الاستغلال وقانون توجيه الأراضي الذي يهم الأراضي

الخاصة يلغي قانون الإصلاح الزراعي لسنة 1971 ويعيد الأراضي المصادرة إلى أصحابها السابقين. إنه إعادة تأهيل الملكية الخاصة.

2.3 بداية مخططات الإصلاح والاستثمار في القطاع الفلاحي (1990-2019):

تمثل سنة 1990 بداية فترة الإصلاح والاستثمار في الطاع الفلاحي وهو ما صاحبه مخططات تنموية داعمة للقطاع.

1.2.3. السياسة الزراعية خلال فترة الإصلاحات (1990-1999):

- صدر قانون رقم 90-25 في 18 نوفمبر 1990 المتضمن التوجيه العقاري ليحدد القوام التقني والنظام القانوني للأملاك العقارية وأدوات تدخل الدولة والجماعات والهيئات العمومية. حيث تضمن هذا القانون ما يلي: (عماري، 2014، الصفحات 76-77)
- إبعاد الأراضي الفلاحية من أشكال التعدي الناجمة عن التوسع الحضري والصناعي؛
- ضمان استغلالية جميع الأراضي الفلاحية؛ حيث اعتبر قانون 90-25 عدم استثمار الأراضي الفلاحية فعلا تعسفيا في استعمال الحق، نظرا إلى الأهمية الاقتصادية والوظيفة الاجتماعية المنوطة لهذه الأراضي؛
- مراجعة الإصلاحات السابقة وتسوية النزاعات العقارية الناجم عنها، حيث ظهرت خلال تطبيق القانون 87-19 مشكلة الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعية ومطالبة أصحابها استرجاعها، لذا جاء قانون 90-25 من خلال المادتين 75 و76 لإلغاء الأمر رقم 71-73 المؤرخ في نوفمبر سنة 1971 والمتضمن الثورة الزراعية واستعادة الأراضي الفلاحية أو ذات الوجهة الفلاحية التي حافظت على طابعها الفلاحي من الصندوق الوطني للثورة الزراعية تبقى ملكا لملاكها الأصليين. شهدت هذه الفترة ارتفاع المديونية الخارجية للجزائر، إضافة إلى انخفاض أسعار البترول حيث تهاوى سعر البرميل من 21 دولار للبرميل سنة 1991 إلى 15 دولار سنة 1994 وهو ما أدى بالبلد إلى إبرام عدة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة تتعلق بإعادة الجدولة ومن بين أهم المحاور التي تخص القطاع الفلاحي في هذه الاتفاقيات نذكر ما يلي : (عماري، 2014، صفحة 78)

تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب والحليب؛

تخفيض قيمة العملة حوالي 97%؛

تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية؛

إصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي؛

يرتبط أداء القطاع الزراعي بسياسات الدولة المختلفة ، حيث تنعكس هذه السياسات بشكل رئيسي في نفقات الميزانية. من وجهة النظر هذه ، يمكن ملاحظة أنه على الرغم من الصعوبات المالية والقيود المفروضة على الإنفاق العام التي تتطلبها هذه السياسة.

فقد وفرت الدولة استقرارًا ملحوظًا في نفقاتها (معبراً عنها في سنة 1989 بالدينار الثابت في القطاع، ومكّن ذلك جزئيا من خلال استخدام التمويل الخارجي (أساسا البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي) الذي غطى حوالي 9,1% من إجمالي النفقات خلال الفترة 1991-1999. (**Mahiou & Henry, 2002**) حيث تعتبر هذه الفترة حاسمة في تاريخ القطاع الفلاحي اعتبار أن من شروط صندوق النقد الدولي في إطار إعادة الجدولة تقليص حصة الفلاحة من الاقتصاد الوطني مع تراجع تدخل الدولة والحد من الإعفاءات والإعانات.

2.2.3. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000-2004):

هذا المخطط عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للقدرات الموجودة.

- جاء المخطط الوطني للتنمية الفلاحية لاستدراك كل الثغرات السابقة، حيث تضمن مجموعة من التوجيهات الأساسية تتمثل في: (**جعفري و عدالة، 2018**)
- التحسين المستديم لمستوى الأمن الغذائي للبلاد بغية تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا؛
- وكذا الاستعمال العقلاني والمستديم للموارد الطبيعية وترقية المنتجات ذات الامتيازات بهدف تصديرها؛
- توفير مناصب شغل في القطاع الفلاحي وتحسين مداخيل الفلاحين وظروف معيشتهم. تضمن هذا المخطط تسعة (09) برامج فلاحية تنموية ، منها أربعة برامج موجهة لتحسين مستوى وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي وهي : (**عماري، 2014، صفحة 80**)
  - البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية؛
  - برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية؛
  - برنامج تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج؛
  - برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف، التحويل، التخزين، التسويق)؛
  - برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

وخمسة برامج أخرى موجهة لحماية و تنمية المحيط الطبيعي و إنشاء مناصب عمل، وهي كما يلي :

- برنامج إعادة الاعتبار للأراضي؛
- البرنامج الوطني للتشجير ؛
- التشغيل الريفي؛
- برنامج حماية وتنمية المناطق السهبيّة؛
- برنامج حماية وتنمية الواحات.

- تم تمديد الخطة الوطنية للتنمية الزراعية ، والتي أصبحت في سنة 2003 خطة التنمية الزراعية والريفية (**PNDAR**) ، البرنامج الوطني للتنمية الزراعية يهدف بشكل خاص إلى إعادة بناء الأراضي الزراعية في الجزائر: تحسين القدرة التنافسية للزراعة ، وزيادة الإنتاج والغلات ، وحماية النظم البيئية ، ومواصلة تنمية الأراضي الزراعية، فيما تهدف الخطة الوطنية للتنمية الزراعية والريفية إلى تنمية ريفية متكاملة ومتوازنة واستدامة مختلف مناطق الهضاب والسهوب والصحراء.

3.2.3. سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2008-2014)؛ شرع في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي من قبل وزارة الزراعة والتنمية الريفية في سنة 2008 أساس هذه السياسة يتمحور حول تحقيق توافق وطني حول مسألة الأمن الغذائي لضمانة السيادة الوطنية والتماسك الاجتماعي، وتستند هذه السياسة الجديدة على تحرير المبادرات والطاقات، عصرنة الجهاز الإنتاج وترجمة القدرات الكبيرة التي يحتوي عليها بلدنا ومجتمعنا. ترتكز هذه السياسة على قانون الزراعة التوجيهي الذي صدر شهر أوت 2008، يحدد هذا القانون معالمها وإطارها العام بهدف تمكين الزراعة الوطنية من المساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد وتحقيق التنمية المستدامة. تتشكل سياسة التجديد الفلاحي والريفي من محورين أساسيين هما:

- **المحور الفلاحي:** يهدف إلى تعزيز الإنتاج، زيادة إنتاج المحاصيل والمنتجات الاستراتيجية، تعزيز وتوسيع نطاق الجهاز التنظيمي الجديد للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، يعتمد على ثلاثة برامج رئيسية، تنفذ عن طريق: وحدات الاستبيان الحقلية؛ مراكز الامتياز المتكاملة "المستثمرات الفلاحية الرائدة"؛ المهارات والبنيات التحتية؛ التكوين؛
- **المحور الريفي:** يهدف إلى حماية وتعزيز الموارد الطبيعية الرعوية، الموارد النباتية والموارد المائية عن طريق أربع برامج تستند على الأدوات التالية: (البحري، **2010**).

1- نظام المعلومات لبرنامج دعم التجديد الريفي، من أجل تجميع المعلومات المنتجة في إطار التشخيص خلال المراحل المختلفة لتنفيذ البرامج والمشاريع كما يسمح هذا النظام بتقييم قدرات المجتمعات الريفية والمؤسسات المعنية بالمشاريع وتحديد نسبة نجاحها؛

2- النظام الوطني لدعم اتخاذ القرارات من أجل التنمية المستدامة لأغراض التشخيص والبرمجة لتنمية مناطق مختلفة؛

3- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة والمشاريع الجوارية لمكافحة التصحّر؛ وحماية الموارد الطبيعية واستغلال وتثمين المعرفة والأنشطة المحلية المولّدة للثروة, وقد أسفرت هذه السياسة على التوقيع على عقدي كفاءة لخمس سنوات مع جميع ولايات الوطن؛

4- عقد كفاءة للتنمية الزراعية، تم توقيعه مع مديريات المصالح الفلاحية، والغرض منه تحديد أهداف الإنتاج سنويا استنادا في ذلك على تاريخ التنمية الزراعية وخصوصيات وقدرات كل ولاية. يتم تقييم الأداء بالتركيز على التغيّرات في معدّل الإنتاج الزراعي والإنتاجية.

4.2.3. مخطط عمل الفلاحة (2015-2019):

جاء مخطط الفلاحة لاستكمال مشاريع تنمية الفلاحة للمخططات السابقة، في إطار ذلك جاء لتجسيد المحاور التالية:

1- الفلاحة وتربية الماشية: تتم عملية مواصلة مشاريع القطاع في إطار مخطط عمل الفلاحة 2015-2019 في هذا الإطار عبر ما يلي:

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1000000 هكتار من المساحة المسقية؛
- تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحصّادات، الجرارات والعتاد المرافق لها؛
- تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدرة بـ 500 ألف طن سنويا؛
- زيادة إنتاج بذور الزراعات الواسعة والبقوليات والمحاصيل الخضرية والبقول العلفية وشتائل الأشجار والكروم؛
- تطوير تربية المواشي خاصة بتنشيط برنامج التوليد والتكاثر، إعادة تهيئة مراكز التسمين وإنشاء مراكز جديدة. تحسين إنتاج الأعلاف ونوعيتها، تهيئة ظلل الماشية والاسطبلات، توفير وسائل تربية المواشي والتجهيزات الخاصة بحلب الأبقار والتبريد؛
- ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (صوامع ومخازن تبريد)، ضبط المنتجات الفلاحية، تقوية برنامج نظام ضبط المنتجات الفلاحية، تقوية برنامج نظام ضبط المنتجات الفلاحية الطازجة ذات الاستهلاك الواسع (SYRPALAC) وتطوير البنى التحتية لتثمين المنتجات الفلاحية والصيدلية.

2- الصيد وتربية المائيات: يتمثل الهدف الأساسي في رفع الإنتاج الوطني في الصيد وتربية المائيات إلى الضعف، أي ما يعادل 200.000 طن، وتتمثل أليات التنفيذ في:

- المرافقة لإنجاز ما يعادل 5000 مشروع استثمار خاص في مختلف شعب الصيد وتربية المائيات بما في ذلك 650 مشروع خاص بتربية الأحياء المائية البحرية ومصايد الأسماك الداخلية وأحواض الاستزراع السمكي القاري وبالصحراء؛
- إنجاز وتهيئة وتوسيع واستلام 38 مشروع لتطوير الموانئ وملاجئ الصيد؛
- إنجاز 45 بنية تحتية لاستلام وتسويق المنتجات الصيدلية بالجملة؛
- إنجاز وتنفيذ 14 مخطط لتهيئة المسمكات بولايات الساحل و29 منطقة نشاط تربية المائيات على المستوى الوطني؛
- تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة و استغلال المرجان.

الغابات والأحواض المائية المنحدرة: يهتم مخطط عمل الفلاحة 2015-2019 بحماية الموارد الطبيعية وإشراك السكان الريفيين في تنفيذ مشاريع التنمية، وتتمثل آليات التنفيذ أساسا في:

تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة بـ 172000 هكتار، تابعة لعشر ولايات ومتابعة دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة بـ 413000 هكتار تشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية؛

معالجة الأحواض المائية المنحدرة التابعة لـ 48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة إجمالية تعادل 5,3 مليون هكتار، بما في ذلك 1,3 هكتار سيتم معالجتها.

تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السببية وشبه الصحراوية مع إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر والغابات السهبيّة بمباشرة عمليات التشجير على مساحة تقدر بـ 55000 هكتار؛

إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال على مساحة 246000 هكتار، وترقية الأنواع الأصلية خاصة عن طريق غرس وإدراج الأصناف محل اهتمام السكان. (البحري،2015)

3.3. تحديات الاستثمار في القطاع الفلاحي الجزائري:

تسعى الجزائر إلى تحسين الإنتاجية والنوعية من أجل تسويق المنتجات الفلاحية داخليا وخارجيا ،وضع المنتوج الجزائري في السوق العالمي وهذا يتطلب مقاييس معينة يجب مراعاتها واحترامها من أجل إنتاج محصول مطابق للمواصفات الدولية، كما أن الجزائر تمتلك الأراضي الشاسعة والقدرات للتغلب على هذا التحدي بزيادة فرص الاستثمار، في إطار ذلك سوف نستعرض تحديات الاستثمار في هذا القطاع من خلال ما يلي:

1.3.3.الأمن الغذائي في الجزائر:

يمثل الأمن الغذائي الجانب السياسي والقومي من التنمية الزراعية وأهدافها، وهو يهدف إلى تقليص الفجوة بين الطلب على المنتجات الغذائية ومستلزمات إنتاجها، وبين ما ينتج منها فعلا، وذلك لتخفيف الاعتماد على العالم الخارجي في توفير الاحتياجات الغذائية، وخاصة الأساسية منها. في إطار ذلك تتجسّد السياسات الزراعية الجزائرية في منظومة متكاملة من الإجراءات والتشريعات التي اعتمدها البلد لتحقيق أهداف تنموية زراعية عن طريق أجهزة تنفيذ البرامج التي سوف نتطرق إليها بالتفصيل.

2.3.3. أجهزة تنفيذ برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

قامت الجزائر بوضع مجموعة من الصناديق التي تقوم بدعم مختلف الأنشطة الفلاحية، وهي كالتالي:

- **الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية** (FNRDA)؛ أنشئ بموجب قانون المالية لسنة 2000، فالمساعدات المالية المقدمة من طرف هذا الصندوق تتراوح بين 10% إلى 70% من قيمة الاستثمار، وهذا حسب طبيعة العمليات فهي تعتبر كمساعدة للموارد الخاصة للفلاحين. يدعم هذا الصندوق النشاطات الفلاحية سواء كانت قبل المستثمرة الفلاحية (تحليل التربة، تهيئة الأراضي الفلاحية، الري...الخ)، أو خلالها أو بعدها (الصناعات الغذائية) والتي تخص:
  - تنمية الإنتاج والمردودية الفلاحية، وكذا تسويقه وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره؛
  - تنمية الري الفلاحي؛
  - حماية وتنمية الثروات الوراثية الحيوانية والنباتية؛
  - تمويل مخازن الأمن الغذائي خاصة الحبوب وبذورها؛
  - حماية مداخيل الفلاحين للتكفل بالمصاريف الناتجة عن الأسعار المرجعية المحددة؛

- تدعيم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة؛
- تخفيض فوائد القروض الفلاحية والصناعة الغذائية على المدى المتوسط والقصير. (حوحو و حوحو، **2011**)

❖ **صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز؛** الصادر عن قانون المالية لسنة 1998، وهو موجه لتدعيم المستثمرات الفلاحية المخصصة للاستصلاح الفلاحي، والتي تتطلب مساحات كبيرة "محيطات" ، ويهدف الصندوق إلى توسيع هذه المساحة لأجل المحافظة على الموارد الطبيعية وتطوير الاستثمار والتشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب والأولوية في الاستفادة هي للجامعيين البطالين ولأهل المنطقة.

❖ **القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية؛ (حوحو و حوحو، 2015)**

❖ **الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي؛** إن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي حسب القرار الوزاري المشترك رقم 553 المؤرخ في 10 جوان 2000 هو الهيئة المكلفة بتنفيذ مختلف العمليات المالية للصندوق الوطني للضبط و التنمية الريفية إذ يقوم الصندوق حسب المادة 03 من القرار الوزاري رقم 553 في اجل لا يتجاوز 15 يوم بإبرام اتفاقية قرض مع طالب التمويل الكلي أو الجزئي و لا يمكن أن يفوق القرض المبلغ المحدد في دفتر الشروط و يتكفل الصندوق مباشرة بع الانجاز المالي بالتسديد لفائدة الموردين و المقاولين و ذلك حسب إجراءات تعاقدية وهكذا فان تسديد القرض يضمنه أساسا مقرر منح مساهمة الصندوق الوطني و التنمية الفلاحية و يتم التسديد من مصدرين؛ عن طريق الاقتطاع المقيد من حساب وزارة الفلاحة لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في حدود المساهمة العمومية محل مقر وضع المساهمة و بالمقابل يتحمل المستفيد من القرض الفرق بين مبلغ القرض و مبلغ (المساهمة وفق جدول محدد بالاتفاق بينه و بين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي. (**شعابنة، 2017**)

❖ **صندوق ترقية الصحة الحيوانية و الوقاية النباتية؛**

❖ **صندوق مكافحة التصحر وتنمية الاقتصاد الرعوي والسهوب؛**

4. تحليل النتائج:

1.4. واقع الاستثمار الفلاحي وتخصيص الموارد:

يقدر الاستثمار أو نسبة رأس المال الثابت (يمثل قيمة وسائل الناتج الزراعي من الأرض وما عليها من منشآت وأشجار وحيوانات وآلات غيرها وما ينفق عليها من تحسينات) في الزراعة بحوالي ثلثي مجموع الأموال المستغلة، حيث أن الجزء الأكبر من رأس المال لا يتغير مع تغير الإنتاج وهذا مما يؤدي إلى صعوبة إجراء أي تعديل أو تحويل الإنتاج إلى إنتاج آخر .حيث أن التكاليف الثابتة يجب أن يتحملها المزارع سواء استغل أرضه أو لم يستغلها، بينما في الصناعة نجد العكس هو الصحيح، إذ أن التكاليف المتغيرة تؤلف الجزء الأكبر من مجموع التكاليف، وهذه بالإمكان تغييرها حسب كمية السلع المطلوب إنتاجها. (**عماري، 2014**)

الشكل رقم 1 : تطورات تراكم رأس المال الثابت الإجمالي للقطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (1990-2018)

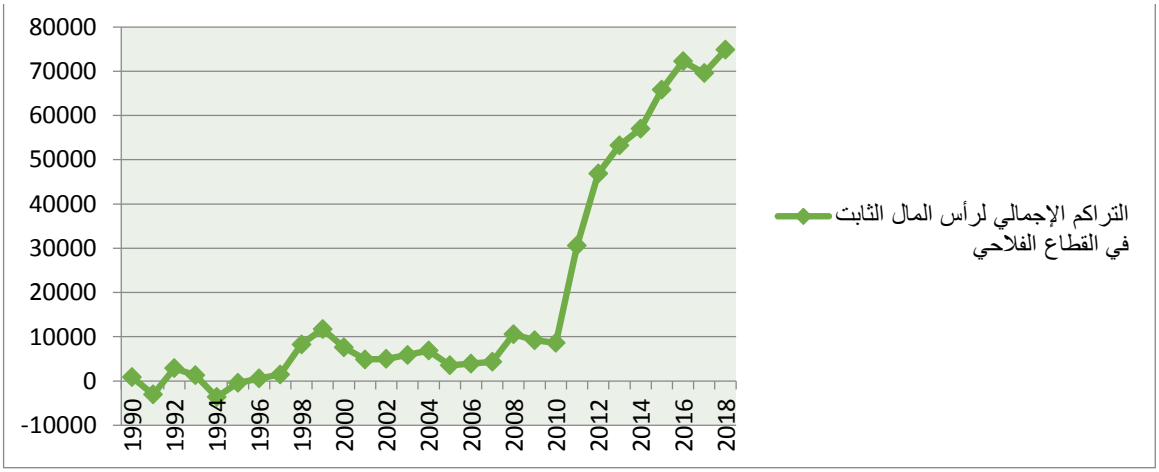

بالاعتماد على معطيات الجدول رقم1

شهد قطاع الفلاحة موجات ارتفاع وانخفاض في تركيب رأس المال الثابت حيث نلاحظ تذبذب بين ارتفاع وانخفاض خلال فترة الدراسة ،ففي سنة 1990 حيث كانت نسبة تركيب رأس المال الثابت من إجمالي التركيب 0,64% فقط وهو نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالقطاعات الأخرى، حيث كانت الفترة 1990-1999 مستقرة نوعا ما وضئيلة جدا، ثم شهدت ارتفاعا محسوسا خلال الفترة 2000-2010 وترجع هذه الزيادة إلى ما انتهجته الجزائر ضمن إطار برنامج سياسة الإنعاش الاقتصادي، ففي سنة 2000، كانت نسبة تركيب رأس المال الثابت من إجمالي التركيب 0,89% فقط وهو أيضا نسبة ضئيلة جدا وضلت النسبة تقريا على ما هي عليه إلى غاية سنة 2010 ، أما خلال الفترة 2011-2018 فنلاحظ أن السلطات الوصية أعادت النظر بالنسبة للقطاع حيث استفاد من الزيادة في التراكم خلال هذه الفترة، وبالرغم من هذه الزيادة إلا أنها تظل ضئيلة جدا بالمقارنة مع القطاعات الأخرى خاصة إذا ما نظرنا للقيمة المضافة المحققة من هذا القطاع، فمثلا سنة 2011، كانت نسبة تركيب رأس المال الثابت من إجمالي التركيب 0,66% فقط وهو نسبة ضئيلة جدا ، وفي سنة 2018 كانت نسبة تركيب رأس المال الثابت من إجمالي التركيب 0,91%.

من خلال ما سبق يمكن القول أن القطاع الفلاحي يعاني من إهمال كبير وسوء استفادته من توزيع الإنفاق العام وحصته من تراكم رأس المال الثابت مقارنة مع القطاعات الأخرى على الرغم من أنه قادر على لعب دور مهم ورئيسي لدفع عجلة النمو، وهو ما يتوجب من الجهات الوصية إعادة النظر في تخصيص الموارد بما يتمشى مع الإضافة التي يدرها كل قطاع على حدا.

الشكل رقم 2: القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص من الفلاحة للفترة (2000-2018)

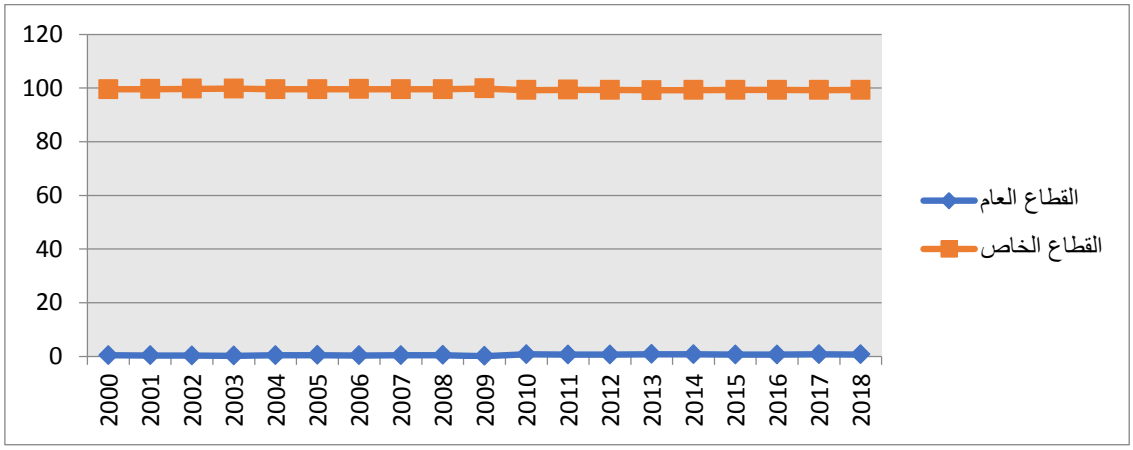

بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن القيمة المضافة للقطاع الفلاحي يستحوذ عليها القطاع الخاصة أكثر من القطاع العام، فمثلا سنة 2000 كانت حصة القطاع الخاص من القيمة المضافة من الفلاحة حوالي 99,55% في حين كانت 0,45% بالنسبة للقطاع العام، وفي سنة 2018 كان القطاع الخاص يمثل نسبة 99,27% والقطاع العام 0,73%، ظلت على نفس الوتيرة تقريبا إلى غاية يومنا هذا، في هذا الإطار فإن تفعيل دور القطاع العام الفلاحي وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص يعدّ الجسر الأكثر نجاعة للعبور نحو اقتصاد إنتاجي ومتنوع في ظل تشوّه هيكل الاقتصاد الوطني، وحتى بدونها فإن هذا المسار هو الأصلح وينبغي تعزيزه لمواكبة التغييرات التي يشهدها الاقتصاد الوطني والعالمي وتقلبات الأسواق.

2.4. العمالة في القطاع الفلاحي:

إن المتتبع لسوق العمالة في الجزائر يلاحظ جليا التوجه نحو قطاع التجارة والخدمات وهجرة القطاع الفلاحي خاصة بعد انتهاج الدولة سياسات وخطط لدعم انتعاش القطاعات خارج القطاع الفلاحي. وهو ما يتوجب إعادة النظر في السياسات المتخذة وإيلاء الاهتمام بالقطاع، وفيما يلي تفصيل لذلك.

الشكل رقم 3: نسبة العمالة في القطاع الفلاحي خلال الفترة (2000-2018):

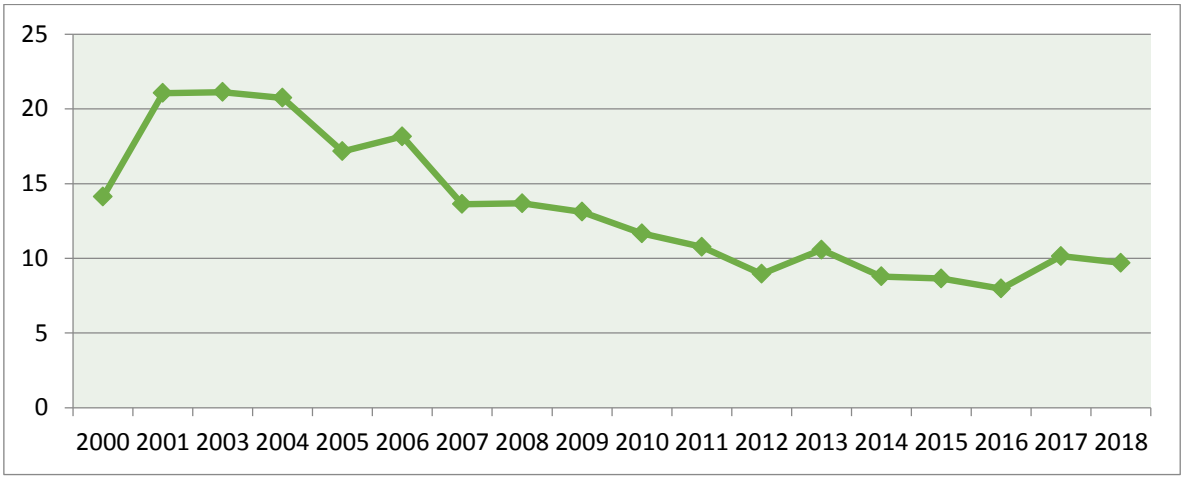

بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3)

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن حصّة الفلاحة من اليد العاملة منخفضة جدا مقارنة بإجمالي اليد العاملة في الاقتصاد الوطني، حيث نلاحظ مثلا في سنة 2000 أنها كانت 873 ألف عامل من إجمالي 6180 ألف عامل أي ما نسبته 14,12 % وهي في ارتفاع إلى غاية سنة 2004، وبذلك بسبب ما جاء به المخطط الوطني الفلاحي الي سعى لتحسين مداخيل الفلاحين وتوفير مناصب شغل في القطاع ،وفي سنة 2005 بلغت النسبة حوالي 17,16% وهي في انخفاض مستمر إلى غاية سنة 2018 حيث وصلت النسبة إلى 9,69%، فبالرغم من أن الحكومة تراهن على إنعاش الاقتصاد المحلي، إلا أن القطاع الفلاحي يواجه هجرة غير مسبوقة ،وذلك يعود أساسا إلى ما تقدمه الدولة من صيغ عديدة لقروض التشغيل، هذه الأخيرة التي تسبّبت في عزوف الشباب عن خدمة الأرض وهو ما يؤرق المستثمرين أو المزارعين على حدّ سواء، وهذا النقص الفادح في اليد العاملة في القطاع الفلاحي من شأنه أن يقوض كل جهود الدولة للاستثمار في هذا القطاع.

من خلال ما سبق يمكن القول أن النهوض بالاستثمار عموما وبالقطاع الفلاحي خصوصا يتطلب إنشاء وكالات ترويج للاستثمار ذات كفاءة عالية وهي الأخرى تحتاج أطر قانونية مشجعة تعمل على جلب الاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء، في ظل وجود لجنة علمية مختصة ومكونة من كفاءات علمية وخبراء تعنى بالاستشراف في المجال الفلاحي.

5. خاتمة:

بالنظر لمكانة القطاع الفلاحي في تنويع الاقتصاد الوطني، إلا أنه رغم المحاولات العديدة والتوجهات الجديدة لإعادة هيكلة القطاع من خلال البرامج والمخططات التنموية، وآليات تنفيذها، كانت غير كافية للنهوض بهذا القطاع.

ومن النتائج المتوصل إليها أنه بالرغم من المؤهلات والإمكانيات الفلاحية التي تجعل الجزائر بلدا فلاحيا بامتياز، إلا أن البلد بعيد كل البعد عن استغلالها واتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالقطاع.

كما أظهرت هذه الدراسة أن الإصلاحات التي تم تنفيذها في القطاع الفلاحي كانت محدودة وغير ناجحة إلى حد كبير، خاصة فيما يخص الإنفاق العام في القطاع مقارنة بنظرائه من القطاعات الأخرى، وسيطرة القطاع الخاص على القطاع العام من حيث القيمة المضافة لنفس القطاع، إضافة إلى هجرة اليد العاملة من القطاع إلى قطاعات أخرى.

وفيما يلي بعض التوصيات المقدمة في إطار ذلك:

- توسيع نطاق الزراعة الإيكولوجية لاستغلال الموارد الطبيعية من خلال تحسين الإطار القانوني والتنظيمي للحوافز ؛
- تنفيذ نظام فعّال للتمويل والتأمين على المحاصيل من خلال تعزيز وتنشيط البنوك والوكالات الزراعية لضمان تعبئة المدّخرات والقروض الفلاحية؛
- ضرورة تخصيص الموارد للقطاع الفلاحي إذا ما قورن بالقيمة المضافة التي يقدمها؛
- تحسين وتنشيط أسس نظام التدريب على البحث والإرشاد للمزارعين ومعاهد البحوث والجامعات كوسيلة لتطوير أسس التنشيط المستدام للإنتاج الزراعي.
- تحسين نظام الحوافز للزراعة لتحديد أولويات الإنتاج الزراعي المستهدف، لا سيما في المجالات التنافسية ، الأمر الذي سيسهم بشكل كبير في زيادة الصادرات غير النفطية.
- تأمين اليد العاملة في القطاع الفلاحي خاصة الموسمية الذي يعد من أهم معوقات القطاع؛
- الاهتمام بعنصر التخزين باعتباره مكمل أساسي لعملية الإنتاج الزراعي؛
- تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص للنهوض بالقطاع الفلاحي؛

العمل على تثمين الموارد الإقليمية وإعادة تأهيل المناطق الريفية، وتشجيع المبادرات المحلية التي تستهدف التنمية المستدامة للأنشطة الزراعية؛

6. قائمة المراجع:

1. المعهد العربي للتخطيط، **التعريف بمفهوم التنويع الاقتصادي وأهدافه ومحدداته**، برنامج تدريبي، ديسمبر 2014، الأردن، ص 8، على الخط: http://www.arab-api.org ،(تاريخ الزيارة: 2019/09/11).

2. محمد كريم قروف، **قياس وتقييم مؤشر التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1980-2014)**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 9 العدد 2(2016)، ص637، على الخط : https://www.asjp.cerist.dz/en/article/77458 ، (تاريخ الزيارة: 2019/09/14)

3. Séverin Yves KAMGA, **Diversification Economique En Afrique Centrale : Etats Des Lieux Et Enseignements**, Munich Personal Repec Archive ,N° 9602, Octobre 2007, p4, on line : https://mpra.ub.uni-muenchen.de/9602/ , (16/09/2019)

4. CAIR, **L'importance de l'investissement privé pour le développement**, Revue de l'OCDE , 2005-2,n°6, p23, on line : https://www.cairn.info/revue-de-l-ocde-sur-le-developpement-2005-2-page-19.htm ,(25/09/2019).

5. عادل عبد العظيم، **اقتصاديات الاستثمار النظريات والمحددات**، العدد 67،نوفمبر، جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت،ص3. متاح على الموقع:http://www.arab-api.org/ar/publication/course.aspx?key=50&iframe=true&width=100%&height=100% ، (تاريخ الزيارة 2019/04/11).

6. Benmihoub .A ,**50 ans de réformes du foncier agricole étatique en Algérie, une rétros pective,** Options Méditerranéenes, Centre international de hautes études agronomiques méditerranéennes,2015, p53. On line : https://om.ciheam.org/article.php?IDPDF=00007131 ,(2019/05/06)

7.Badreddine Benyoucef, **Le rôle de l'agriculture dans le développement économique et social. Qu'en est-il de l'Algérie ?**, Revue Agriculture, Numéro spécial 1 (2016), Revue semestrielle – Université Ferhat Abbas Sétif, p18, on line : https://www.univ-setif.dz/revues/agriculture/index.php?option=com_content&view=article&id=17:informations&catid=5:agriculture , (01/04/2019).

8. زهير عماري، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي الجزائري خلال الفترة (1980-2009)**، أطروحة دكتوراه، علوم اقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2013-2014، ص 76-77، على الخط: http://thesis.univ-biskra.dz/147/ ، (تاريخ الزيارة: 2019/09/28).

9. زهير عماري، نفس المرجع السابق، ص78.

10. Ahmed Mahiou et Jean-Robert Henry **, Où va l'Algérie ?,L'agriculture et le rural durant la période 1990-2000**, Institut de recherches et d'études sur les mondes arabes et musulmans, Aix-en-Provence, France,p 384.on line : https://books.openedition.org/iremam/408?lang=fr ,on line : (14/11/2019).

11. جمال جعفري، العجال عدالة، **مبادرات إصلاح القطاع الزراعي في الجزائر وأثرها على الناتج الزراعي، دراسة تحليلية و قياسية للفترة (2000-2015)**،مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 10، العدد: 02 (2018)،ص105، على الخط: http://e-biblio.univ-mosta.dz/bitstream/handle ، (تاريخ الزيارة: 2019/09/25).

12. زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص80.

13. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **التجديد الفلاحي والريفي "الاستثمارات والشراكة في الميدان الفلاحي" بالجزائر**، 2008، على الخط: http://www.aoad.org/publications.htm ، (تاريخ الزيارة: 2019/09/27)

14. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، **السياسة الحكومية في مجال الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري**، تقرير سبتمبر 2015، ص ص 5-6، على الخط: http://madrp.gov.dz/ar/ ، (تاريخ الزيارة: 2019/09/27).

15.حوحو حسينة، حوحو سعاد، **آليات تمويل وتسيير الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية**، العدد 23، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2011، ص325، على الخط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49517 ، (تاريخ الزيارة: 2019/09/27).

16.حوحو حسينة، حوحو سعاد، مرجع سبق ذكره، ص 326.

17. شعابنة إيمان، **مدى فعالية الدعم في إطار سياسة التجديد الفلاحي، دفاتر السياسة والقانون**، العدد 16 جانفي 2017، ص311.

18. زهير عماري، مرجع سبق ذكره، ص52، على الخط: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/28365 ، (تاريخ الزيارة: 2019/09/28).

7. قائمة الملاحق:

ملحق رقم 1 :تطور إجمالي تراكم رأس المال الثابت للقطاع الفلاحي في الجزائر للفترة (1990-2018)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999

إجمالي تراكم رأس المال الثابت في القطاع الفلاحي	906	-3041	2890	1295	-3623	-423	569	1501	8287	11736
إجمالي تراكم رأس المال الثابت	141877	215779	277974	324135	407545	541826	639447	638120	728754	789799
السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
إجمالي تراكم رأس المال الثابت في القطاع الفلاحي	7596	4887	4985	5893	6861	3547	3936	4339	10567	9212
إجمالي تراكم رأس المال الثابت	852629	965463	111130	1265165	1476903	1691640	1969458	2462124	3228343	3811419
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	/
إجمالي تراكم رأس المال الثابت في القطاع الفلاحي	8623	30586	46870	53229	57028	65847	72260	69556	74863	
إجمالي تراكم رأس المال الثابت	4350922	4620307	4992412	5690894	6311828	7062260	7544331	7697958	8202530	

Source : Tableau des Entrées -Sorties , Office National des Statistiques, on line : http://www.ons.dz/-Les-Tableaux-des-Entrees-Sorties,334-.html

رقم 2: القيمة المضافة للقطاعين العام والخاص من الفلاحة للفترة (2000-2018)

السنوات	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**	**2004**	**2005**	**2006**	**2007**	**2008**	**2009**
القيمة المضافة للفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي %	8,39	9,74	9,22	9,81	9,44	7,69	7,54	7,57	6,58	9,34
حصة القطاع العام من الفلاحة %	0,45	0,39	0,34	0,24	0,44	0,48	0,41	0,44	0,49	0,14
حصة القطاع الخاص من الفلاحة %	99,55	99,6	99,68	99,75	99,55	99,51	99,58	99,55	99,5	99,85
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	/
القيمة المضافة للفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي %	8,46	8,11	8,77	9,85	10,28	11,87	12,22	11,94	11,95	
حصة القطاع العام من الفلاحة %	0,79	0,66	0,7	0,84	0,78	0,69	0,7	0,8	0,73	/
حصة القطاع الخاص من	99,21	99,34	99,3	99,16	99,22	99,31	99,3	99,2	99,27	/

										الفلاحة %

Source : Ministère des Finances, on line : http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique

ملحق رقم 3: العمالة في القطاع الفلاحي للفترة (2000-2018):

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
إجمالي اليد العاملة	6180	6229	-	6684	7798	8044	8869	8594	9146	9472
نسبة العمالة في القطاع الفلاحي%	**14.12**	**21.06**	-	**21.12**	**20.73**	**17.16**	**18.15**	**13.62**	**13.68**	**13.11**
السنوات	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
إجمالي اليد العاملة	**9736**	**9599**	**10170**	**10788**	**10239**	**10594**	**10845**	**10858**	**11001**	/
نسبة العمالة في القطاع الفلاحي%	**11.66**	**10.77**	**8.96**	**10.57**	**8.78**	**8.65**	**7.97**	**10.14**	**9.69**	/

Source : Ministère des Finances, on line : http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/donnees-statistique